أنباء مصرية

إصدار قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي بعد إقراره من مجلس النواب

السيسي: مستمرون في إجراءاتنا بكل دقة في مكافحة «كورونا»

القاهرة ـ خديجة حمودة ووكالات

دعا الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي جميع المواطنين إلى الالتزام بإجراءات الدولة الاحترازية لمواجهة انتشار فيروس كورونا.

وقال الرئيس السيسي امس، في تدوينة على صفحته الشخصية على مواقع للتواصل الاجتماعي، «أتابع عن كثب وعلى مدار الساعة إجراءات الدولة الاحترازية لمواجهة انتشار فيروس كورونا.. وكما وعدتكم بالأمس نحن مستمرون في إجراءاتنا بكل دقة في مكافحة هذا الوباء حفاظا على صحة وحياة كل مواطن مصري».

وأضاف «أهيب بالجميع الالتزام الكامل بهذه الإجراءات من أجل أن تظل مصر دائما في سلام وأمان، وأدعو الله عز وجل أن يوفقنا فيما نقوم به لخدمة وطننا العزيز مصر».

الى ذلك، أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي القانون رقم 18 لسنة 2020، بإصدار قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي، بعد أن قرره مجلس النواب.

وينص القانون على أنه تعد الشركات المرخص لها، من الهيئة العامة للرقابة المالية بممارسة نشاط التمويل الاستهلاكي، طبقا لأحكام القانون المرافق من الشركات التي تؤدي خدمات في مجال الأسواق المالية غير المصرفية.

كما ينص على أنه لا تسري أحكام القانون المرافق على أنشطة التمويل التي تجريها البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، ولو كانت بغرض تمويل شراء سلع أو خدمات استهلاكية.

وينص القانون أيضا على أنه على كل من يزاول نشاط التمويل الاستهلاكي المنظم بموجب أحكام القانون المرافق، توفيق أوضاعه وفقا لأحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به.

وفي سياق متصل، أشاد الرئيس عبدالفتاح السيسي بما حققته الصين من نجاح لافت في احتواء انتشار فيروس كورونا، معربا عن التطلع لتعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات الصحية بالبلدين، للاستفادة من آليات إدارة أزمة كورونا في الصين على مختلف المستويات.

جاء ذلك خلال اتصال هاتفي أجراه الرئيس السيسي بعد ظهر امس مع الرئيس الصيني شي جين بينغ.

إلى ذلك، نعت القوات المسلحة بمزيد من الحزن والأسى ابنا من أبنائها لواء أركان حرب خالد شلتوت، الذي وافته المنية امس الاول نتيجة إصابته بڤيروس كورونا خلال اشتراكه في أعمال مكافحة انتشار المرض بالبلاد.

وفي السياق نفسه، نعت القوات المسلحة امس ـ بحسب «بوابة الاهرام» المصرية ـ بمزيد من الحزن والأسى وفاة اللواء أركان حرب شفيع عبدالعليم داوود مدير إدارة المشروعات الكبرى بالقوات المسلحة، نتيجة إصابته بڤيروس كورونا خلال اشتراكه في أعمال مكافحة انتشار ڤيروس كورونا في البلاد.

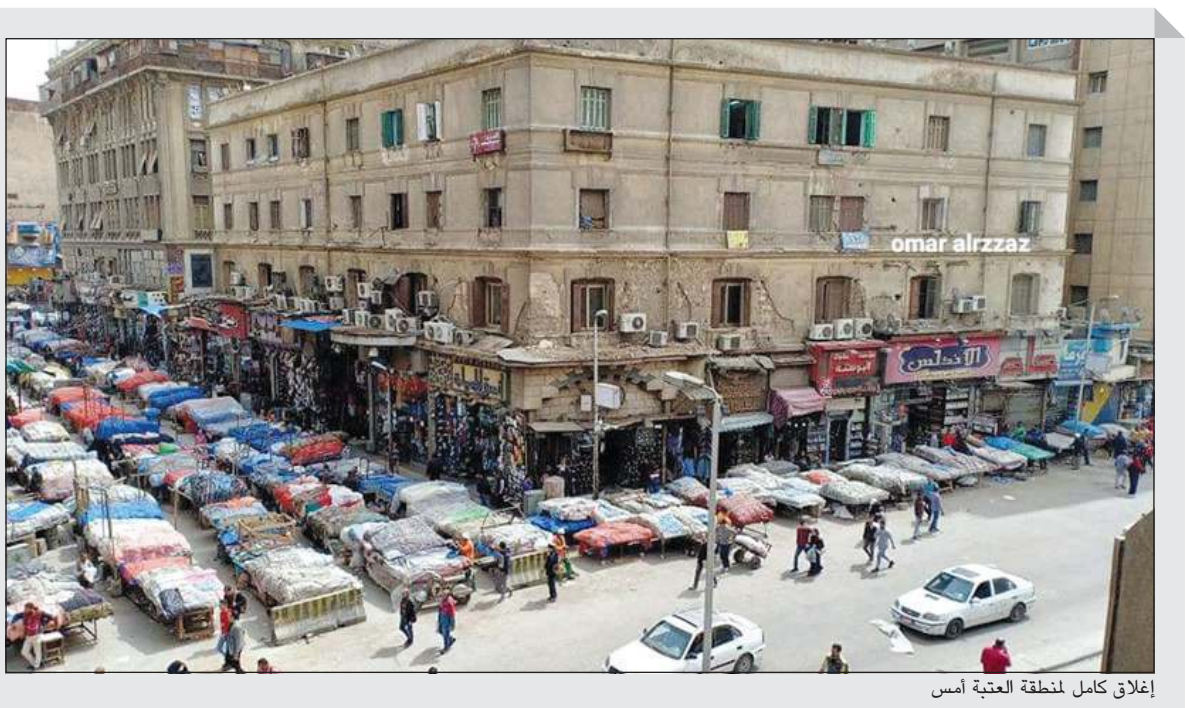

إغلاق كامل لمنطقة العتبة أمس

لأول مرة العتبة والموسكي خالية من الباعة الجائلين

ظهرت شوارع ميدان العتبة ومنطقة الموسكي، وسط القاهرة، لأول مرة خالية من الباعة الجائلين والازدحام المستمر، والذي اشتهرت به، نظرا لأنها الأشهر بين الأسواق الشعبية بالجمهورية، وذلك لمواجهة ڤيروس كورونا، ومنع التجمعات للوقاية من انتشار الوباء. ونفذت أجهزة محافظة القاهرة حملة موسعة لرفع فروشات الباعة الجائلين من الشوارع وميدان العتبة ومنطقة الموسكي، حيث أشرف اللواء خالد عبدالعال محافظ القاهرة، على حملة بمنطقة العتبة لإخلائها من الباعة الجائلين، لمنع التجمعات، لمواجهة ڤيروس كورونا المستجد.

وناشد المحافظ ـ خلال جولته التفقدية امس للمنطقتين بعد رفع الباعة الجائلين منهما ـ المواطنين وأصحاب المحال الالتزام بمواعيد الإغلاق في السابعة مساء حرصا على الصحة العامة، مشيرا إلى أن غير الملتزمين بالقرار يعرضون أنفسهم لعقوبات قانونية مشددة، كما طالب المحافظ المواطنين بالتزام منازلهم وعدم النزول أثناء فترة الغلق تجنبا للتجمعات حرصا على صحتهم.

وأكد أن الدولة لن تسمح بأي تراخ أو استثناءات عندما يتعلق الأمر بصحة وحياة مواطنيها، مشيرا إلى أن المواطنين والأجهزة التنفيذية شركاء في المسؤولية حتى انتهاء الأزمة.

فصل إمامين خالفا قرار تعليق صلاة الجماعة بسبب «كورونا»

القاهرة ـ هناء السيد ووكالات

أعلنت وزارة الأوقاف المصرية إنهاء خدمة إمامين خالفا قرار إغلاق المساجد تجنبا لكورونا. وقالت الوزارة امس إنها قررت إنهاء خدمة كل من عباس أحمد عباس عبداللطيف إمام وخطيب بأوقاف بني سويف لتعمده فتح المسجد المعين عليه، وإمامة الناس واستخدام مكبرات الصوت في الصلاة بما يعني تعمده الواضح لمخالفة جميع التعليمات، وكذلك راضي محمد محمد حسن إمام وخطيب بأوقاف الجيزة لمخالفته تعليمات الوزارة وقيامه بإمامة الناس في الصلاة أمام باب المسجد.

وأكدت أن ما حدث يأتي في إطار الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم كله، ونظرا لأن مخالفة التعليمات في هذه الظروف تعد تجاوزا ضد المصلحة الوطنية، وبما يعرض الأمن الصحي للمجتمع للمخاطر، وبناء على ذلك تقرر إنهاء خدمة المخالفين.

وذكرت أن القرار يأتي استجابة لتعليمات جميع مؤسسات الدولة وهو واجب شرعي ووطني وإنساني، فضلا عن أنها جادة في إنهاء خدمة كل من يخالف تعليماتها بشأن غلق المساجد لمدة أسبوعين غلقا كاملا، حيث ان الإمام يجب أن يكون قدوة حسنة، لا قدوة سيئة.

«النواب» يرجئ جلساته العامة إلى 12 أبريل

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

قرر رئيس مجلس النواب د.علي عبدالعال تأجيل عقد الجلسات العامة للمجلس إلى 12 أبريل بدلا من 29 الجاري، وذلك إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار ڤيروس كورونا المستجد.

وأكد الأمين العام لمجلس النواب المستشار محمود فوزي، في بيان صحافي امس، أن هذا القرار جاء اتساقا مع «السياسات الوقائية» التي تتخذها الدولة، ويأتي في الصدارة منها «منع التجمعات التي تؤدي إلى انتشار العدوى، ومنع أي تخالط بقدر الامكان وخاصة بين أشخاص من محافظات مختلفة، مع ضرورة المحافظة على التباعد الاجتماعي».

وأوضح فوزي أن قرار رئيس مجلس النواب جاء وفقا لحكم المادة 277 من اللائحة الداخلية للمجلس، وبناء على ما أقره المجلس من تفويض د.علي عبدالعال، في تعديل موعد انعقاد الجلسات العامة، بعد تحديده، كلما تطلب الأمر ذلك.

إطلاق خدمة استكمال المستندات إلكترونياً لحاجزي «الإسكان الاجتماعي»

القاهرة ـ ناهد إمام

قال د. عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، إنه تم إطلاق خدمة «طلب رفع/ استكمال المستندات الأساسية» لحاجزي الوحدات السكنية بمشروع «الإسكان الاجتماعي»، وذلك عبر البوابة الإلكترونية لمركز خدمة المواطنين على الرابط التالي MailScanner has detected a possible fraud attempt from «cservices.shmff.gov.xn--eg_1qd» claiming to be https://cservices.shmff.gov.eg، موضحا أن التوسع في إتاحة الخدمات إلكترونيا، يأتي ضمن تطبيق حزمة من الإجراءات الاحترازية الوقائية لمواجهة ڤيروس «كورونا» المستجد، بالتعاون مع وزارة الصحة وجميع مؤسسات الدولة.

وأوضحت مي عبدالحميد، الرئيسة التنفيذية لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري في بيان الوزارة امس، أن تلك الخدمة تمكن المواطنين الحاجزين ضمن مشروعات الصندوق ببرنامج الإسكان الاجتماعي، من رفع أو استكمال المستندات الأساسية المطلوبة منهم لإتمام إجراءات التعامل على طلب الحصول على الوحدة السكنية، وذلك من خلال الدخول على البوابة الإلكترونية MailScanner has detected a possible fraud attempt from «cservices.shmff.gov.xn--eg_1qd» claiming to be https://cservices.shmff.gov.eg، والضغط على زر «الطلبات» بمركز خدمة المواطنين، واختيار «طلب رفع/ استكمال المستندات الأساسية»، حيث يقوم المواطن بالاطلاع على الشروط والأحكام للطلب.

التفاصيل على موقع الأنباء www.alanba.com.kw

أنباء لبنانية

«كورونا» يسجل 256 إصابة.. و30 مليار ليرة حصيلة تبرعات حملة تلفزيونية

جنبلاط ينضم إلى بري ويطالبان بإعلان حالة الطوارئ «بالحاح»

بيروت ـ عمر حبنجر

أعلنت وزارة المالية اللبنانية امس أن لبنان سيتوقف عن تسديد كل مستحقات سندات اليوروبوند بالعملات الأجنبية في إطار إعادة هيكلة شاملة للدين.

وتخلف لبنان مطلع الشهر الجاري للمرة الأولى في تاريخه عن سداد سندات يوروبوند بقيمة 1,2 مليار دولار، مؤكدا سعيه للتفاوض مع الدائنين في الخارج حول إعادة هيكلة الدين العام في ظل تراجع الاحتياطات بالعملة الأجنبية.

وأعلنت وزارة المالية في بيان أنه بعد تعليق تسديد سندات اليوروبوند المستحقة في 9 مارس «من أجل حماية الاحتياطي من العملات الأجنبية. وتعزيزا لهذا الهدف، ونظرا للضغوط المتزايدة على الولوج إلى العملات الأجنبية، قررت الحكومة التوقف عن دفع جميع سندات اليوروبوند المستحقة بالدولار» والتي من المفترض تسديدها على مراحل حتى العام 2035.

وأضاف البيان أن الحكومة ستتخذ «جميع الإجراءات التي تعتبرها ضرورية لإدارة احتياطي لبنان المحدود من العملات الأجنبية بحكمة وحذر». ويرزح لبنان تحت ديون تصل قيمتها إلى 92 مليار دولار، ما يشكل نحو 170٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد اند بورز»، وتعد هذه النسبة من الأعلى في العالم.

وأوضحت وزارة المالية في بيانها أن الحكومة «تعتزم إجراء محادثات حسن نية مع دائنيها في أقرب وقت ممكن عمليا»، مشيرة إلى أنها تخطط لإجراء «تبيان» للمستثمرين في 27 الجاري.

رئيس مجلس النواب نبيه بري ابلغ «مستقبل ويب» ان هذا لا يكفي، وطالب الحكومة بحال طوارئ فورية «لأن الوضع لا يحتمل»، واشار الي انه اتصل برئيس الحكومة حسان دياب بعد اتصال ورده من رئيس الصليب الاحمر اللبناني، متمنيا عليه التشاور مع رئيس الجمهورية بشأن اعلان حالة الطوارئ لكنه لم يعرف السبب في عدم اتخاذ هذا القرار حتى الساعة. بالنسبة للكابيتول كونترول، قال بري ان هذا الموضوع غير وارد عنده لأنه مخالف للدستور ويسيء للمودعين.

والى نبيه بري انضم وليد جنبلاط في التأكيد المكرر على ضرورة اعلان حالة الطوارئ العامة، وقال في مداخلة له مع قناة «ام. تي.في»: أطالب بإلحاح بإعلان حالة طوارئ رسمية لتواكب الهيئات المدنية والاحزاب والثورة وكل الذين يعملون على الارض من اجل منع توسع انتشار الوباء، لافتا الى قدرة الدولة على اعلان حالة الطوارئ ليتولى الجيش التنسيق الامني مع باقي المؤسسات الامنية، وهو الذي تصرف بأخلاقية ما عدا بعض الاحداث، لكن ذلك يحتاج الى قرار سياسي وهذا القرار لم يأت بعد ولست ادري لماذا.

وفي مداخلته مع برنامج «صار الوقت» للاعلامي مرسيل غانم، الذي خصص من اجل جمع التبرعات للمستشفيات الحكومية وفي طليعتها مستشفى رفيق الحريري الحكومي والصليب الاحمر، اعلن جنبلاط عن تبرعه بـ 500 الف دولار لمستشفى رفيق الحريري و100 الف للصليب الاحمر، وقد سجل البرنامج تبرعات بحوالي 30 مليار ليرة لبنانية ضمنها ملايين الدولارات على نحو اذهل القيمين على البرنامج.

وزير الصحة حمد حسن خفف من قتامة الصورة التي كان رسمها للوضع، وقال امس «اننا لم ننزلق الى حالة الانتشار»، رادا الفضل الى حالة الطوارئ الصحية، وقال انه طالب بعزل مناطق في مواقع جغرافية مختلفة، مشيرا الى ان اشغال 80 سريرا في مستشفى رفيق الحريري الحكومي من اصل 120، ما يعني ان الوضع تحت السيطرة، رافضا الحديث عن الف مصاب، موضحا ان لبنان في المرتبة الـ 70 عالميا.

الوزير حسن نفى صحة ما تداولته مواقع التواصل حول احضار 56 مريضا بالكورونا من ايران بطائرة شحن يوم السبت الماضي للمعالجة في احد مستشفيات الضاحية.

وفي آخر الاحصاءات حتى صباح امس، ارتفع عدد الاصابات الى 256 اصابة بينها نحو 30 اصابة من مناطق الشمال.

شوارع بيروت خالية كليا من المارة للحدّ من انتشار ڤيروس كورونا (محمود الطويل)

الوزيرة السابقة شدياق تعلن إصابتها بـ«كورونا»

مي شدياق

أعلنت وزيرة الدولة لشؤون التنمية الإدارية السابقة مي شدياق أنها مصابة بڤيروس كورونا وحالتها ليست حرجة. وقالت في بيان لمكتبها الإعلامي «بعد عودتي من العاصمة الفرنسية باريس الأسبوع الماضي ظهرت لدي بعض العوارض المشابهة لعوارض الإصابة بڤيروس الكورونا فعمدت فورا الى الحجر المنزلي، وأجريت السبت الماضي فحوصات طبية في مستشفى Hotel Dieu للتأكد من سبب العوارض. وظهرت النتائج، وكانت إيجابية فتأكدت إصابتي بالكورونا. عندها توجهت فورا إلى المستشفى لتلقي العلاج». وأشارت شدياق في بيان الى ان«حالتي ليست حرجة وسأنضم قريبا إن شاء الله الى لائحة المتعافين من ڤيروس كورونا».

«الكورونا» والفاخوري والجيش ومصلحة الدولة العليا

بيروت ـ د.ناصر زيدان

قد يكون أي كلام خارج إطار مواكبة ما سببه ڤيروس كورونا من أزمة غير مسبوقة، ضربا من ضروب الجهل الإعلامي، ويشبه من يغني للجائع الذي لا يسمع حينها إلى أنين أمعائه الخاوية. لكن محنة الكورونا فرضت أحداثا ووقائع سياسية جديدة في لبنان، لم يكن وارد أن تحصل لولا الهلع الذي أصاب مختلف شرائح الشعب وقواه الحية. ومن أبرز هذه الأحداث كان صفقة اطلاق سراح عامر فاخوري المتهم بأعمال جرمية لصالح قوات الاحتلال الإسرائيلية في سجن الخيام قبل انسحابها من الأراضي اللبنانية في 25 مايو 2000، والصفقة لم تكن لتحصل بهذا الوقت بالذات لولا استغلال منظميها لانشغال الناس بمحنة كورونا.

من الطبيعي أن تستفيد الدولة من ورقة العفو عن شخص كفاخوري الذي أوقف في سبتمبر الماضي، وصدر بحقه قرار اتهامي طلب له الإعدام، خصوصا عندما أدرك مسؤولو الدولة والقوى التي تهيمن على القرار فيها، بمكانة فاخوري عند الإدارة الأميركية ولأسباب مازالت مجهولة حتى الآن. إضافة الى كون الفاخوري يعاني من مرض عضال كما قيل. لكن الغريب في الأمر هو الطريقة التي تمت فيها مغادرة فاخوري بعد منع المحاكمة عنه من قبل المحكمة العسكرية، وبسرعة أشاد بها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، لكن هذه الطريقة التي اعتمدتها المحكمة لم تراع أية أصول قانونية، وهي المرة الأولى التي تحصل في لبنان، حيث يبرأ لاسباب شكلية تتعلق بالمهل متهم أصدر بحقه قاضي التحقيق في المحكمة ذاتها قرارا اتهاميا بموجب مواد واضحة من قانون العقوبات اللبناني.

كان على رئيس البلاد، او من يمثل السلطة، الخروج بشجاعة أمام الإعلام للقول: إن مصلحة الدولة العليا تقضي بالعفو عن العميل فاخوري، وأن يحدد المقابل الذي جنته الدولة عن ذلك لمصلحة الشعب اللبناني، وكان يمكن أن يصل الثمن في هذه الواقعة الى حد إغراق السوق اللبناني بالدولار الأميركي المفقود، وهو ما يحتاجه لبنان اليوم لمواجهة كارثة الكورونا والأزمة المالية الخانقة التي يئن تحتها الشعب منذ ما يقارب 6 أشهر. ويمكن للرئيس أن يعتذر من عائلات شهداء المقاومة ومن المعتقلين السابقين في زنزانات الخيام على هذه الفعلة الاستثنائية. وغالب الظن أن الشعب اللبناني الطيب سيتفهم هذا الموقف.

المؤلم فيما حصل في قضية الفاخوري: كان عدم استفادة الشعب اللبناني من هذه الورقة الرابحة، بل على العكس فقد علم أن الاستفادة كانت لأشخاص ومنهم صهر الرئيس ومستشاره اللذان كانا سيوضعان على لائحة العقوبات الأميركية. ومن المستفيدين ايضا دولة اقليمية بادلت خبراء أمنيين لها، ومنهم إطلاق سراح المهندس الإيراني روح الله نجاد المحكوم في فرنسا بدعوة من الولايات المتحدة الأميركية ضده.

والأخطر من كل ذلك في ملف الفاخوري وما يتفرع عنه، كان الاستهداف الواضح للجيش اللبناني، لكونه وصيا إداريا على المحكمة العسكرية، والتلميح الذي صدر ببعض الإعلام بواسطة نشر صورة «المصادفة» التي جمعت فاخوري مع قائد الجيش، والتي نشرها سفير لبنان في واشنطن غابي عيسى الذي عينه وزير الخارجية السابق جبران باسيل المعني الأساسي بما يدور حول الملف برمته.

وقد توضحت جوانب الصفقة أكثر من جراء التعامل مع تداعيات محنة كورونا، بحيث تم عن قصد عدم إعلان حالة الطوارئ لكي لا يصبح القرار بيد قائد الجيش، وهذا ما أظهرته المناقشات التي دارت في مجلس الوزراء، والكلام الذي أطلقه الأمين العام لحزب الله، وفيه اعتراف بوضع حدود أمام أي سلطة تحاول تقييد حركة «المقاومة» مذكرا بـ 7 مايو 2008، ومخففا من وطأة صفقة الفاخوري، والتي أتبعت باغتيال مساعده أنطوان حويك في قرية المية ومية في الجنوب رغم مرور ما يقارب 20 سنة على محاكمته.